مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: أثر السياسة الضريبية على النمو الاقتصادي في الجمهورية العربية السورية
اسم الكاتب: د. عصام اسماعيل، مضر منصور
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5711
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 19:52 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

The Impact Of Tax Policy On Economic Growth In Syrian Arab Republic

Dr. Isam Ismail*
Modar Mansour**

(Received 11 / 8 / 2021. Accepted 9 / 2 / 2022)

□ ABSTRACT □

Tax policy is one of the important financial and economic tools and a main source of public revenue, which enables the state to achieve its economic and social goals, and increasing the rate of economic growth is at the forefront of these goals because of its positive repercussions on all economic and social indicators.

This study aims to examine the reality of tax policy and its structure, the changes that occurred in it, and measure its impact on economic growth in Syria, where the descriptive and analytical approach was used in studying the different types of taxes and clarifying their impact on the rate of economic growth during the study period, and measuring the short-term and long-term relationship between Taxes and economic growth, through the use of the econometrics methods for studying data in the Syrian Arab Republic between the years (1980 - 2010), and reaching a set of conclusion, the most important of which is the existence of a structural defect in the structure of taxes and their classification between direct and indirect taxes. The study also found a long-term relationship between taxes on capital, taxes on expenditures and GDP, which is a direct and moral relationship, while the relationship was not significant. Between GDP and both income taxes and customs taxes, and the positive and significant relationship between the value of GDP and the value of the slowed GDP, and this indicates the presence of a part of the changes in the value of GDP that are not explained by the studied independent variables.

Keywords: tax policy, economic growth, tax burden, income taxes, capital taxes, expenditure taxes, customs taxes.

*Associate Professor-Department Of Economic And Planning, Faculty Of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria. Isam.58@gmail

**Postgraduate Student (Master), Department Of Economic And Planning, Faculty Of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria. moddar.mm990@gmail.com

أثر السياسة الضريبية على النمو الاقتصادي في الجمهورية العربية السورية

الدكتور : عصام اسماعيل*

مضر منصور**

(تاريخ الإيداع 11 / 8 / 2021. قُبِل للنشر في 9 / 2 / 2022)

□ ملخّص □

تعتبر السياسة الضريبية من الأدوات المالية والاقتصادية الهامة ومصدرا أساسيا للإيرادات العامة، التي تمكن الدولة من تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، وتعتبر زيادة معدل النمو الاقتصادي في مقدمة هذه الأهداف لما له من انعكاسات إيجابية على كافة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.

وتهدف هذه الدراسة إلى دراسة واقع السياسة الضريبية وبنيتها، والتغيرات التى طرأت عليها وقياس أثرها على النمو الاقتصادي في سورية، حيث تم استخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في دراسة الأنواع المختلفة للضرائب وتوضيح أثرها على معدل النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، وقياس العلاقة قصيرة الأجل وطويلة الأجل بين الضرائب والنمو الاقتصادي، من خلال استخدام الأسلوب القياسي لدراسة البيانات في الجمهورية العربية السورية بين عامي (1980 – 2010)، وتم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات وأهمها وجود خلل هيكلي في بنية الضرائب وتصنيفها بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين كل من الضرائب على رأس المال والضرائب على الإنفاق والناتج المحلي الإجمالي وهي علاقة طردية ومعنوية، بينما لم تكن العلاقة معنوية بين الناتج المحلي الإجمالي وكل من الضرائب على الدخل والضرائب الجمركية، كما أن العلاقة طردية ومعنوية بين قيمة الناتج المحلي الإجمالي وقيمة الناتج المحلي الإجمالي المبطأة وهذا يدل على وجود جانب من التغيرات في قيمة الناتج المحلي الإجمالي لاتفسرها المتغيرات المستقلة المدروسة.

الكلمات المفتاحية: السياسة الضريبية، النمو الاقتصادي، العبء الضريبي، ضرائب الدخل، ضرائب رأس المال، ضرائب الإنفاق، الضرائب الجمركية.

* أستاذ مساعد– قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية. Isam.58@gmail

** طالب دراسات عليا (ماجستير)– قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.
moddar.mm990@gmail.com

مقدمة:

يعتبر تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة أمرا ضروريا في أي مجتمع، وذلك لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومن الأوجه الهامة لهذا التدخل هو من خلال السياسة الضريبية، التي تعتبر أحد أهم أدوات السياسة المالية بشكل خاص والسياسة الاقتصادية للبلد بشكل عام، ففي البلدان المتقدمة تكتسب السياسة الضريبية أهمية بالغة حيث لا يقتصر دورها في الحصول على الموارد المالية اللازمة لتغطية النفقات العامة فقط، وإنما تستخدم كأداة تدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق التوازن الاقتصادي وتوفير الشروط الضرورية لتحقيق التشغيل الكامل للموارد المتاحة، وتزداد أهمية السياسة الضريبية في البلدان النامية بالنظر إلى وضعها الاقتصادي الذي يتميز بالنقص الكبير في الموارد المالية وبالاختلالات الاقتصادية والاجتماعية، والذي يتطلب العمل على تعبئة المدخرات وتقليص التفاوت بين دخول الأفراد من خلال إعادة توزيع الدخل بشكل عادل، وبالتالي يمكن القول أنه يفترض أن ينتقل أثر السياسة الضريبية إلى النشاط الاقتصادي، بشكل يساعد على تحقيق أهداف المجتمع وفي مقدمتها زيادة معدل النمو الاقتصادي الذي يعتبر أحد أهم المؤشرات الاقتصادية وهدفا أساسيا لأي سياسة اقتصادية كانت ومقياسا لها، وضمن أولويات القائمين على الخطط والبرامج الاقتصادية، لذلك كان هذا الموضوع محل اهتمام العديد من الباحثين والمفكرين الاقتصاديين عبر التاريخ والذين عملوا على تحديد مفهوم النمو ومحدداته ووضع القوانين و المؤشرات لقياسه وتحسين معدلاته.

الدراسات السابقة:

1. (النظام الضريبي في كل من سورية والجزائر، طاطا، 2008، رسالة ماجستير):

يهدف هذا البحث إلى إعطاء صورة واضحة عن النظام الضريبي في كل من سوريا والجزائر من خلال إبراز التطور التاريخي لكل منهما، وتبيان اتجاه الإصلاح الضريبي في كل منهما وأهم الجهود المبذولة في سبيل ذلك، وكذلك دراسة تطور الضرائب المباشرة وغير المباشرة في كل من الدولتين، وذلك من خلال دراسة تحليلية لواقع النظام الضريبي في كل من سورية والجزائر.

وقد توصل البحث إلى النتائج التالية:

- تستخدم الضريبة في كل من سورية والجزائر لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية كما يتم استخدام حصيلتها في عملية التنمية الاقتصادية نظرا لقلة الموارد اللازمة لتمويل عملية التنمية.
- توجهت كل من سورية والجزائر إلى اتباع سياسة إصلاح واسعة ومحاولة وضع قوانين ضريبية أكثر ملاءمة من القوانين الفرنسية التي كانت متبعة.
- تسعى كلا الدولتين إلى خلق عدالة ضريبية من خلال المراسيم والتشريعات رغبة في الحد من تفشي ظاهرة التهرب وضمان تحصيل ضريبي أفضل.
- تتوجه كلا الدولتين إلى خفض تدريجي لبعض الرسوم وخاصة الجمركية منها بحكم توقع انضمامهما المستقبلي لمنظمة التجارة العالمية، كما أن الجزائر طبقت الرسم على القيمة المضافة منذ عام 1991، ونظرا للانعكاسات الهامة لهذا الرسم على الاقتصاد السوري فمن المتوقع تطبيقه عام 2010.

2. بن سنوسي وآخرون. (2011)، الضرائب وآثارها على التنمية الاقتصادية دراسة حالة مفتشية الضرائب في البويرة:

تبحث هذه الدراسة في أثر الضرائب على التنمية الاقتصادية في الجزائر مع دراسة حالة مفتشية الضرائب في البويرة وذلك من خلال وصف وتحليل المعطيات النظرية التي عالجت الجباية، وكذلك تحليل كمي لتبيان مدى فعالية الضريبة في معالجة الاختلالات الاقتصادية، ودور الإصلاحات الضريبية في تنمية الاقتصاد الوطني.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تعتبر الضرائب من أهم مصادر الإيرادات العامة، وتلعب دورا رئيسيا في عملية التنمية الاقتصادية لأنها الأداة المنظمة لتمويل المشاريع.
- بالإضافة إلى الأثر المالي والاقتصادي للضرائب فإن لها بعدا اجتماعيا يتمثل في تعديل التطورات العشوائية للاقتصاد وتصحيح توزيع الثروة.

Is Tax Policy Retarding Economic Growth In Morocco. Tatom J. (2007)**:**

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة فيما إذا كانت السياسة الضريبية المتبعة تعيق النمو الاقتصادي في المغرب، وذلك من خلال دراسة تحليلية لتطور السياسة الضريبية وتطور معدلات الضرائب المختلفة وأثرها على معدل النمو الاقتصادي في المغرب خلال الفترة (1985 – 2005)، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تعتبر معدلات الضرائب بمختلف أنواعها في المغرب من أعلى المعدلات في المنطقة العربية والتي تؤثر سلبا على الحصيلة الضريبية نتيجة التهرب الضريبي الكبير.
- تؤثر هذه المعدلات العالية بشكل سلبي على الاستثمارات و النمو الاقتصادي في المغرب.
- يجب تخفيض معدل ضريبة الدخل و زيادة الدخل الفردي، والعمل على زيادة التكوين الرأسمالي وتشجيع الاستثمار لتحفيز النمو الاقتصادي.

3. Tax Changes And Economic Growth: Empirical Evidence For a Panel Of OECD Countries. Davide F. And Georgios K. (2009).

تبحث هذه الدراسة في أثر التغيرات الضريبية على النمو الاقتصادي باستخدام بيانات سنوية ل 25 دولة من دول منظمة التعاون والتنمية OECD خلال الفترة (1965 – 2007)، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- يؤثر ارتفاع معدل الضريبة سلبا على معدل النمو الاقتصادي.
- إن ارتفاع معدل الضرائب الإجمالية (مقاسا بنسبة إجمالي الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي) بمعدل 1% أدى إلى انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.5% إلى 1% وذلك على المدى الطويل.
- إن الارتفاع في الضرائب على السلع والخدمات كان له التأثير السلبي الأكبر على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بتأثير الارتفاع في الضرائب على الدخل.

4. Effects Of Taxation By Economic Functions On Economic Growth In The European Union. Szarowska I. (2013).

تبحث هذه الدراسة في تأثير التغيرات في العبء الضريبي على معدل النمو الاقتصادي في 24 دولة أوروبية، باستخدام بيانات هذه الدول للضرائب على الاستهلاك والضرائب على العمل ورأس المال خلال الفترة 1995 – 2010، باستخدام نماذج الانحدار وبتطبيق اختبار غرانجر للسببية، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- إن النسبة الاكبر من الإيرادات الضريبية في دول أوروبا الشرقية تأتي من الضرائب على الاستهلاك، بينما القسم الأكبر من الإيرادات الضريبية في دول أوروبا الغربية تأتي من الضرائب على العمل.

- انخفضت الضرائب الضمنية على العمل بمعدل 1.9% كما انخفضت الضرائب على رأس المال بمعدل 2.1%، بينما ازدادت الضرائب على الاستهلاك حوالي 0.4% خلال الفترة 1995 – 2010.
- إن زيادة الضرائب على الاستهلاك بمعدل 1% أدى إلى زيادة معدل النمو بمقدار 0.89%، بينما ادت زيادة 1% في الضرائب على العمل إلى انخفاض معدل النمو بمعدل 0.51% مع إبطاء لمدة عام.

5. Taxes And Economic Growth In Developing Countries: A Dynamic Panel Approach. Nantob N. (2014).

تبحث هذه الدراسة في أثر زيادة الضرائب على النمو الاقتصادي في 47 دولة نامية، من خلال دراسة تأثير كل من الإيرادات الضريبية، ضرائب الدخل والضرائب على السلع والخدمات والضرائب على أرباح رأس المال والضرائب على التجارة الدولية على النمو الاقتصادي، باستخدام بيانات 47 دولة نامية خلال الفترة 2000 – 2012 باستخدام نموذج GMM للتنبؤ، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- إن المعدلات المرتفعة للضرائب تؤثر سلبا على معدل النمو، بينما المعدلات المنخفضة تؤثر إيجابا على معدلات النمو من خلال الإيرادات التي تحققها والتي تنفق بطرق منتجة، على اعتبار أن المعدلات المنخفضة تخفض من ظاهرة التهرب الضريبي وتكون عوائدها شبه أكيدة.
- يوجد علاقة غير خطية بين كل من الضرائب على الدخل، والأرباح و الأرباح الرأسمالية، الضرائب على التجارة الدولية والنمو الاقتصادي، وهذه العلاقة عكسية على المدى القصير أي أن زيادة هذه الأنواع من الضرائب تخفض معدل النمو في المدى القصير، إلا ان هذا الأثر السلبي ينخفض على المدى الطويل مع استمرار الزيادة في هذه الضرائب.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة المذكورة في التركيز على أثر كل من الضرائب على رأس المال والضرائب على الدخل والضرائب على الإنفاق والضرائب الجمركية على النمو الاقتصادي في الجمهورية العربية السورية، وتحديد نقاط الضعف التي تعيق قيام السياسة الضريبية بدور فعال في تحفيز معدل النمو الاقتصادي في سورية، وبالتالي محاولة وضع تصور منطقي وواقعي لكيفية تطوير السياسة الضريبية السورية لتفعيل دورها في تحسين معدل النمو الاقتصادي في سورية، في حين أن الدراسات السابقة وخصوصا العربية منها والتي تناولت السياسة الضريبية السورية لم تتطرق إلى دراسة تفصيلات السياسة الضريبية، واكتفت بالتوصيف والتنبؤ بشكل شمولي و استندت بشكل كبير إلى المبادئ العامة التي تحكم السياسة الضريبية في النظرية الاقتصادية وأغفلت الظروف والخصائص الموضوعية التي يتميز بها البلد أو البلدان المدروسة.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في ضعف فعالية وكفاءة السياسة الضريبية وضعف قدرتها على توفير الإيرادات الكافية لتمويل النفقات الحكومية اللازمة لزيادة معدل النمو الاقتصادي، وبالتالي لابد من دراسة تطور السياسة الضريبية والتحقق من نقاط الضعف ومكامن الخلل فيها وصولا إلى وضع تصور لتلافي هذه العيوب وزيادة فعاليتها في زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة الإيرادات العامة بطرق عادلة، في ظل النتائج المتضاربة وغير الحاسمة للدراسات والأبحاث في هذا المجال حول طبيعة الأثر الذي تحدثه الضرائب على معدل النمو الاقتصادي، وبالتالي يمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤل التالي:

ما مدى تأثير السياسة الضريبية على معدل النمو الاقتصادي في الجمهورية العربية السورية خلال الفترة 1990 – 2010؟

أهمية البحث وأهدافه:

تكمن أهمية الدراسة في دراسة السياسة الضريبية كأداة هامة وفعالة لتمويل النفقات الحكومية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، من خلال دراسة تطور الأنواع المختلفة للضرائب ومعرفة مدى ملاءمتها لطبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي والمرحلة التنموية للاقتصاد السوري، وهنا تكمن الإضافة العلمية لهذه الدراسة على اعتبار أن أغلب الدراسات في هذا المجال كانت تقتصر على دراسة الضرائب المباشرة وغير المباشرة، دون الدخول في الأنواع المختلفة التي تندرج ضمن الضرائب المباشرة وغير المباشرة، وذلك وصولا إلى نموذج قياسي قادر على قياس وتحديد أثر الضرائب على النمو الاقتصادي خلال الفترة المدروسة واختبار هذا الأثر على المدى الطويل والقصير.

و يهدف البحث إلى تحقيق ما يلي:

1) دراسة واقع النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة المدروسة.

2) دراسة واقع النظام الضريبي في سورية خلال الفترة المدروسة.

3) دراسة واقع كل من الضرائب على أرباح رأس المال، الضرائب على الإنفاق ، والضرائب على الدخل، والضرائب الجمركية وبيان اثر هذه الضرائب على النمو الاقتصادي.

فرضيات البحث:

يقوم البحث على الفرضية الرئيسية التالية:

- يوجد علاقة ذات دلالة بين الإيرادات الضريبية و معدل النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة 1980 – 2010.

ويتفرع عنها الفرضيات الفرعية التالية:

1) يوجد علاقة ذات دلالة بين حصيلة الضرائب على رأس المال و النمو الاقتصادي في سورية.

2) يوجد علاقة ذات دلالة بين حصيلة الضرائب على الإنفاق و النمو الاقتصادي في سورية.

3) يوجد علاقة ذات دلالة بين حصيلة الضرائب على الدخل و النمو الاقتصادي في سورية.

4) يوجد علاقة ذات دلالة بين حصيلة الضرائب الجمركية و معدل النمو الاقتصادي في سورية.

منهجية البحث:

سيتم في هذا البحث اتباع المنهج الوصفي لتوضيح واقع النظام الضريبي والنمو الاقتصادي في سورية، ودراسة تحليلية للعلاقة بين الأنواع المختلفة للضرائب والنمو الاقتصادي، كما سيتم استخدام الأسلوب الإحصائي لقياس أثر هذه الضرائب على النمو الاقتصادي.

أما فيما يتعلق بمتغيرات البحث فهي كالتالي:

1) المتغيرات المستقلة:

1. الضرائب على رأس المال.
2. الضرائب على الدخل.
3. الضرائب على الإنفاق.
4. الضرائب الجمركية.

2) المتغير التابع: الناتج المحلي الإجمالي (ممثلا للنمو الاقتصادي).

- **الجانب النظري**

الضريبة و السياسة الضريبية:

تحتل الأدبيات الاقتصادية التي تتناول الضريبة مكانة خاصة في نظريات المالية العامة، ليس فقط لكون الضريبة واحدة من أهم صور الإيرادات العامة، وإنما لأهمية الدور الذي تلعبه في تحقيق أهداف السياسة المالية بشكل خاص والسياسة الاقتصادية بشكل عام، و سنتناول في هذا المبحث مفهوم الضريبة وأركانها والمرتكزات النظرية التي تعطي الحق للدولة في فرضها، إضافة إلى المبادئ التي تحكمها وأهدافها وأصنافها والمشكلات الفنية والاقتصادية المرافقة لفرض الضريبة، كما سيتم البحث في السياسة الضريبية بمفهومها وأدواتها وعلاقتها بالأنظمة الاقتصادية والسياسية السائدة.

وهناك العديد من التعاريف الخاصة بالضريبة ومنها ما يلي:

تعرف الضريبة بأنها "فريضة إلزامية تحددها الدولة ويلتزم الممول بأدائها بلا مقابل، تمكينا للدولة من القيام بتحقيق أهداف المجتمع" (دراز وآخرون، 2003، 15)

كما تعرف بأنها "فريضة مالية يدفعها الأفراد بصورة جبرية ونهائية إلى الدولة دون مقابل مباشر، بهدف تغطية النفقات العامة" (محرزي، 2008، 14)

أما بالنسبة للسياسة الضريبية فتعرف على أنها "مجموعة التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلقة بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تغطية النفقات العمومية من جهة، والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجهات العامة للاقتصاد من جهة أخرى" (قدي، 2005، 139).

تصنيف الضرائب:

إن الهدف من هذا التصنيف هو الأخذ بعين الاعتبار الطابع الاقتصادي للضريبة، دون الخلط بين هذا الطابع والدور الاقتصادي للضريبة، وهنا يمكن التمييز بين الأنواع التالية للضرائب:

1. الضرائب على الدخل: وهي الضرائب التي تتخذ من دخل المكلف وعاء لها. (كنعان ، 2003)

2. الضرائب على رأس المال: وهي تلك الضرائب التي تتخذ من رأس المال وعاء لها، ويقصد برأس المال أو الثروة ما بحوزة المكلف من قيم استعمالية في لحظة زمنية معينة، سواء كانت موجودات ثابتة أو حقوق معنوية كالأسهم والسندات، أو على شكل نقود. (مراد، 2009، 185)

3. الضرائب على الإنفاق: وهي الضرائب التي تتناول الدخل بمناسبة استخدامه أو إنفاقه في الحصول على السلع والخدمات الاستهلاكية المختلفة. (بوعلام، 2011)

4. الضرائب الجمركية: وهي الضرائب التي تفرض على السلع والخدمات بمناسبة دخولها أو خروجها من الدولة، وتعتبر الضرائب الجمركية شكلا من أشكال الضرائب على الإنفاق. (العلي، 2005).

واقع النظام الضريبي في سورية خلال الفترة (1980 – 2010):

جدول (1) تطور الإيرادات الضريبية في سورية خلال الفترة 1980 – 2010 بالأسعار الثابتة لعام 2000 (بالمليار)

العام	اجمالي الإيرادات العامة ١	اجمالي الإيرادات الضريبية ٢	ضرائب الدخل ٣	ضرائب راس المال ٤	ضرائب الانفاق ٥	الضرائب الجمركية ٦	نسبة ٢ الى ١	نسبة ٣ الى ٢	نسبة ٤ الى ٢	نسبة ٥ الى ٢	نسبة ٦ الى ٢
1980	434.3	63.1	24.3	4.2	34.9	12	14.5	38.5	6.7	55.3	19
1981	387.7	71.2	22.5	4.2	44.7	19.1	18.4	31.6	5.9	62.8	26.8
1982	370.3	30	27.6	4.6	14.9	11.1	8.1	92	15.3	49.7	37
1983	389.8	100.6	36.3	5.8	58.3	24.6	25.8	36.1	5.8	58	24.5
1984	395.2	104.6	44.6	6.2	53.7	24	26.5	42.6	5.9	51.3	22.9
1985	351	85.1	43.5	5.6	36	13.1	24.2	51.1	6.6	42.3	15.4
1986	253.2	72.2	41.9	3.9	26.5	9.6	28.5	58	5.4	36.7	13.3
1987	157.2	53.2	34.3	2.8	16.3	5.7	33.8	64.5	5.3	30.6	10.7
1988	144.3	47.1	29.3	2.7	15	4.2	32.6	62.2	5.7	31.8	8.9
1989	149.7	47.5	29.9	2.5	15.1	4	31.7	62.9	5.3	31.8	8.4
1990	142.2	46.6	31	2.2	13.4	4.2	32.8	66.5	4.7	28.8	9
1991	141.9	53.5	38.1	2	13.4	3.9	37.7	71.2	3.7	25	7.3
1992	162.1	51.2	34.3	1.9	15	4.4	31.6	67	3.7	29.3	8.6
1993	205.8	45.4	27.5	1.8	16.1	5.4	22.1	60.6	4	35.5	11.9
1994	192.3	54	33.3	1.7	18.9	6.9	28.1	61.7	3.1	35	12.8
1995	200.1	60.4	33.8	2.4	24.2	8.3	30.2	56	4	40.1	13.7
1996	213.9	65.5	35.8	2.8	26.9	11.4	30.6	54.7	4.3	41.1	17.4
1997	236.3	77.6	48.1	2.8	26.7	14.9	32.8	62	3.6	34.4	19.2
1998	267.8	85.2	53.4	3	28.8	16.8	31.8	62.7	3.5	33.8	19.7
1999	299.2	96.9	63.2	3	30.7	16.9	32.4	65.2	3.1	31.7	17.4
2000	335.6	104.7	72.3	3.1	29.3	12.3	31.2	69.1	3	28	11.7
2001	381.1	137.1	99.5	4	33.6	14.8	36	72.6	2.9	24.5	10.8
2002	422.2	160.9	122.8	4.4	33.7	12.8	38.1	76.3	2.7	20.9	8
2003	470.4	169.8	128.5	4.7	36.6	17.2	36.1	75.7	2.8	21.6	10.1
2004	482	172.7	124.8	4.8	43.1	20.2	35.8	72.3	2.8	25	11.7
2005	460	176.9	121.1	5.7	50.1	20.6	38.5	68.5	3.2	28.3	11.6
2006	449.9	173.9	121.9	7.2	44.8	13.6	38.7	70.1	4.1	25.8	7.8
2007	514.3	177.2	116.6	6.9	53.7	14	34.5	65.8	3.9	30.3	7.9
2008	453.4	165.7	97.5	6.5	61.7	17.4	36.5	58.8	3.9	37.2	10.5
2009	503	176.7	105.9	7.7	63.2	18.4	35.1	59.9	4.4	35.8	10.4
2010	530.3	195.8	110.6	11.3	73.9	19.7	36.9	56.5	5.8	37.7	10.1

المصدر المجموعات الاحصائية للأعوام المذكورة والنسب من إعداد الباحث.

نلاحظ من الجدول السابق أن مساهمة الإيرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة يشكل رقما متواضعا على اعتبار أن هذا المورد هو المورد الدائم الذي تعتمد عليه الدول في تمويل نفقاتها، حيث تمول الضرائب في بعض الدول المتقدمة (80 – 90%) من النفقات العامة وذلك على الرغم من ارتفاع معدلات الضرائب في سورية مقارنة بهذه الدول. (صندوق، 2000)

وكذلك انخفاض نسبة مساهمة الضرائب على الدخل في إجمالي الضرائب والرسوم طيلة فترة الدراسة، حيث بلغ متوسطها في الثمانينات 54% و 62.8% في التسعينات و 67.8% خلال الفترة 2000 – 2010، ويرجع ذلك إلى العديد من الأسباب أهمها أن اقتصاد سورية هو اقتصاد منشآت صغيرة ذات إنتاجية ضئيلة، وتوجه القطاع الخاص للمشاريع الصغيرة بدافع عدم الخضوع للضريبة وسهولة التهرب من دفعها، بالإضافة إلى تدني التجهيز الرأسمالي وخاصة الآلات مما يصعب وضعية المنافسة في حال الاستمرار في تحرير الأسواق وإلغاء الحماية الجمركية ضمن اتفاقية الشراكة الأوروبية ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. (عايب، 2007)

أما بالنسبة للضرائب على رأس المال فإنها لا تساهم بشكل فعال في رفع حصيلة الإيرادات الضريبية حيث أن نسبة مساهمتها في إجمالي الضرائب منخفضة خلال كامل فترة الدراسة لم تتجاوز 7% باستثناء عام 1982، ويعود ذلك إلى تخلف أساليب التقدير وقدم التشريعات الضريبية، وتجدر الإشارة إلى أن الإعفاءات الضريبية وتسهيلات الاستثمار التي منحتها سورية في أوائل التسعينات من خلال قانون الاستثمار رقم 10 والكثير من القوانين والتشريعات التي صدرت في السنوات الأخيرة في هذا المجال، لم تؤدي إلى زيادة الاستثمارات بالمستوى الذي يحقق تراكمات رأسمالية حقيقية تزيد المطارح الضريبية لضرائب رأس المال. (عايب، 2007)

كما نلاحظ انخفاض نسبة مساهمة الضرائب على الإنفاق في إجمالي الضرائب من 62.6% عام 1981 إلى 30.5 عام 1987، وهذا ما استوجب إصدار قانون رسم الإنفاق الاستهلاكي عام 1987 ليؤدي إلى ارتفاع نسبة مساهمة الرسوم الجمركية في ضرائب الإنفاق إلى 32% عام 1988، إلا أن هذه النسبة انخفضت بعد ذلك إلى 25.1 عام 1991 نتيجة انخفاض حصيلة رسم الإنفاق الاستهلاكي و النمو المتواضع في حصيلة الرسوم الجمركية في تلك الفترة، وارتفعت بعد ذلك في السنوات التالية لتصل إلى 41.1% عام 1996 لتنخفض بعدها بشكل تدريجي عاما بعد آخر حيث بلغت 20.9% عام 2002 وهي أدنى قيمة لها، إلا أنها ارتفعت في السنوات التالية تدريجيا لتصل إلى 37.7% عام 2010، ويعود هذا التحسن إلى التعديلات التي طرأت على هذه الضرائب والتي أدت إلى اكتساب مطارح ضريبية جديدة وذلك بالنسبة لرسم الإنفاق الاستهلاكي والرسوم الجمركية.

أما بالنسبة للضرائب الجمركية فقد بلغت ذروتها في عامي 1983 و 1984 حيث كانت معدلات التعرفة منخفضة وكانت الدولة تسمح باستيراد كافة السلع التي لا ينتجها القطر، لتعود وتنخفض بعد ذلك بسبب القيود التي فرضتها الدولة على عمليات الاستيراد مثل "مصدر القطع الأجنبي"، كما لعبت العقوبات والمقاطعة الأوروبية والأمريكية التي فرضت على سورية دورا كبيرا في انتشار عمليات الوساطة والسمسرة وعمليات التهريب، كما أن ربط الاستيراد بالتصدير عام 1988 دفع لزيادة التصدير الوهمي بهدف تأمين القطع الأجنبي اللازم للاستيراد، كل هذه العوامل أدت إلى انخفاض حصيلة الرسوم الجمركية وتشويه هيكل الاقتصاد الوطني، فالقطاعات التي تحصل على الإعفاء أو التي تحصل على البضاعة المهربة تنمو وتتطور والقطاعات التي يقع عليها عبء الضريبة الجمركية تتراجع ولا تستطيع مجاراة المنشآت الأخرى. (غندور، 2009)

الجانب العملي:

استخدمت الدراسة بيانات سنوية للسلاسل الزمنية محل الدراسة من عام 1980 إلى عام 2010.

جدول (2) يبين المتغيرات المستخدمة في الدراسة ومصادرها.

اسم المتغير	نوع المتغير	مصدر البيانات	الرمز	اللوغريتم
الناتج المحلي الاجمالي	متغير تابع	المكتب المركزي للإحصاء المجموعات الإحصائية	gdp	LNYgdp
ضرائب راس المال	متغير مستقل	المكتب المركزي للإحصاء المجموعات الإحصائية	K.T	LNK.T
ضرائب الانفاق	متغير مستقل	المكتب المركزي للإحصاء المجموعات الإحصائية	S.T	LNS.T
ضرائب الدخل	متغير مستقل	المكتب المركزي للإحصاء المجموعات الإحصائية	I.T	LNI.T
ضرائب الرسوم الجمركية	متغير مستقل	المكتب المركزي للإحصاء المجموعات الإحصائية	C.T	LNC.T

اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة.

جدول (3) اختبار ADF لاستقرارية السلاسل الزمنية

المتغير	النموذج	عند المستوى		عند الفرق الأول	
		t-Statistic	Prob	t-Statistic	Prob
GDP	ثابت ومركبة اتجاه عام	-1.73178	0.7118	-4.84605	0.0028
K.T	ثابت ومركبة اتجاه عام	-0.50122	0.9773	-4.04832	0.0185
S.T	ثابت ومركبة اتجاه عام	-3.57641	0.0492		
I.T	ثابت ومركبة اتجاه عام	-2.01214	0.5706	-3.608993	0.0465
C.T	ثابت ومركبة اتجاه عام	-1.96866	0.5933	-5.450189	0.0007

المصدر: نتائج التقدير باستخدام برنامج Eviews 11

نلاحظ من الجدول (3) أن السلاسل الزمنية للمتغيرات (الناتج المحلي الإجمالي، ضرائب رأس المال ضرائب الدخل، الضرائب الجمركية) مستقرة عند الفرق الأول والنموذج المستخدم هو نموذج ثابت ومركبة اتجاه عام لأن قيمة Prob أصغر من 0.05، أما السلسلة الزمنية لمتغير الضرائب على الإنفاق فهي مستقرة عند المستوى والنموذج المستخدم هو نموذج ثابت ومركبة اتجاه عام لأن قيمة Prob أصغر من 0.05.

بعد التأكد من استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة ستتم دراسة العلاقة طويلة الأجل وقصيرة الأجل بين المتغيرات المدروسة والمتغير التابع، حيث أكدت نتيجة اختبار الحدود وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج عند كل مستويات الدلالة حيث ان قيمة الاختبار المحسوبة كانت (15.18666) وهي أكبر من القيمة الحرجة العليا، عند 5% و2.5% و1%، وفيما يلي نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL ونتائج التقدير مبينة في الجدول التالي:

جدول (4) نتائج اختبار التكامل المشترك

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: LNGDP
Selected Model: ARDL(4، 4، 3، 4، 4)

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0218	6.658944	0.123690	0.823643	D(LNGDP(-1))
0.0190	7.146643	0.122088	0.872519	D(LNGDP(-2))
0.3452	1.225081	0.120085	0.147114	D(LNGDP(-3))
0.0317	5.482095	0.070098	0.384285	D(LNK_T)
0.0586	-3.945327	0.077327	-0.305080	D(LNK_T(-1))
0.6327	0.558483	0.112017	0.062559	D(LNK_T(-2))
0.0763	3.408630	0.053175	0.181253	D(LNK_T(-3))
0.0072	11.705329	0.043557	0.509851	D(LNS_T)
0.0689	3.609250	0.028156	0.101621	D(LNS_T(-1))
0.2182	-1.773077	0.023211	-0.041154	D(LNS_T(-2))
0.2163	-1.784228	0.036201	-0.064591	D(LNI_T)

0.0888	-3.127504	0.071469	-0.223518	D(LNI_T(-1))
0.1734	-2.077241	0.071951	-0.149460	D(LNI_T(-2))
0.0223	6.587151	0.053350	0.351421	D(LNI_T(-3))
0.3400	-1.242406	0.042598	-0.052924	D(LNC_T)
0.9157	-0.119606	0.028730	-0.003436	D(LNC_T(-1))
0.3039	1.371229	0.021486	0.029463	D(LNC_T(-2))
0.0357	-5.150092	0.021494	-0.110697	D(LNC_T(-3))
0.0121	8.993772	0.006809	0.061241	D(@TREND())
0.0132	-8.605891	0.221123	-1.902959	CointEq(-1)

Cointeq = LNGDP - (0.2711*LNK_T + 0.1510*LNS_T - 0.0803*LNI_T + 0.0013*LNC_T + 10.2751 + 0.0322*@TREND)

Long Run Coefficients

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0036	16.654559	0.016277	0.271079	LNK_T
0.0208	6.829176	0.022117	0.151042	LNS_T
0.0642	-3.754882	0.021384	-0.080294	LNI_T
0.9505	0.070046	0.018330	0.001284	LNC_T
0.0006	41.391311	0.248242	10.275068	C
0.0021	21.932956	0.001467	0.032182	@TREND

المصدر: نتائج التقدير باستخدام برنامج Eviews 11

يقسم الجدول السابق الى قسمين رئيسيين الاول خاص بتقدير العلاقة التوازنية قصيرة الاجل، والثاني خاص بتقدير العلاقة التوازنية طويلة الاجل وسنناقش كل منهما بشكل مفصل:

اولا- العلاقة قصيرة الاجل:

من الجدول السابق يمكن التعبير عن العلاقة قصيرة الاجل بين الناتج المحلي الاجمالي والمتغيرات التفسيرية بالمعادلة التالية:

D(LNGDP) = 0.82*D(LNGDP(-1)) + 0.87*D(LNGDP(-2)) + 0.15*D(LNGDP(-3)) + 0.38*D(LNK_T) -0.305*D(LNK_T(-1)) + 0.06*D(LNK_T(-2)) + 0.18*D(LNK_T(-3)) + 0.51*D(LNS_T) + 0.102*D(LNS_T(-1)) -0.04*D(LNS_T(-2)) -0.06*D(LNI_T) - 0.22*D(LNI_T(-1)) -0.15*D(LNI_T(-2)) + 0.35*D(LNI_T(-3)) -0.05*D(LNC_T) - 0.003*D(LNC_T(-1)) + 0.03*D(LNC_T(-2)) +0.11*D(LNC_T(-3)) + 0.06*D(@TREND – 1.9 CointEq(-1) (1)

من خلال الجدول السابق والمعادلة التفسيرية السابقة نلاحظ:

- وجود علاقة طردية بين قيمة الناتج المحلي الاجمالي وقيمة الناتج المحلي الاجمالي المبطأة وهي معنوية خلال فترتي الابطاء الاولى والثانية بينما العلاقة غير معنوية مع فترة الابطاء الثالثة، وهذا يعني أنه يوجد جانبا من التغيرات في قيمة الناتج المحلي الإجمالي لا تفسرها المتغيرات المستقلة المدروسة.

- العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي و الضرائب على راس المال غير معنوية في فترات الابطاء جميعها، وهذا يعني أن هذه الضرائب لا تؤدي دورا إيجابيا مؤثرا في زيادة الناتج المحلي الإجمالي و تصحيح توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة، نتيجة التهرب الكبير منها من قبل اصحاب الثروات والفساد الكبير في الجباية.

– العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي والضرائب على الانفاق ايجابية ومعنوية، بينما هذه العلاقة غير معنوية مع الضرائب على الانفاق المبطأة، وهذا يعني أن أثر هذه الضرائب ايجابي على الناتج المحلي الإجمالي في نفس العام، ويمكن القول أن حصيلة هذه الضرائب يتم انفاقها في دعم المواد والخدمات الأساسية التي تقدمها الحكومة وبالتالي الحفاظ على مطرحها دون المساهمة في زيادته، على اعتبار أنه لم يحصل اي تطور مهم على الدخل الفردي خلال الفترة المدروسة، والذي يعتبر انفاقه مطرحا لهذه الضريبة في ظل الميل الحدي المرتفع للاستهلاك في سورية.

– العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي و الضرائب على الدخل ايجابية ولكنها غير معنوية في فترات الابطاء جميعها، أي لايوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ضرائب الدخل والناتج المحلي الإجمالي، ويمكن فهم أسباب ذلك في ظل التهرب الكبير للقطاع الخاص من هذه الضريبة ووقوع القسم الأكبر من عبئها (أكثر من 70%) على كاهل القطاع العام، الذي لم تشهد دخوله أي تطور مهم في ظل الانخفاضات المتتالية في قيمة الليرة السورية خلال الفترة المدروسة، كما أن عدم وجود سوق مالية فاعلة وعدم وجود تداول للأسهم والسندات وعدم طرح الحكومة سندات دين عام على الجمهور وغياب نظم المعلوماتية المتطورة، وعدم وجود إدارة ضريبية كفوءة والفساد وعدم المسؤولية في الجباية وكذلك انخفاض الوعي الضريبي لدى المكلفين، كل هذه العوامل أدت إلى مساهمات منخفضة جدا دون 1% من إجمالي ضرائب الدخل للعديد من الضرائب كضريبة رؤوس الأموال المتداولة وريع العقارات وضريبة العرصات، وبالنتيجة يمكن القول أنه يجب أن تتركز ضريبة الدخل على الدخل الناتج عن رأس المال والدخل الناتج عن العمل ورأس المال معا، وتفرض بمعدلات شبه رمزية على الدخل الناتج عن العمل فقط أي عكس ما هي عليه في سورية.

– العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي و الضرائب والرسوم الجمركية غير معنوية الا في حالة الابطاء الثالث، أي أن أثر هذه الضريبة على الناتج المحلي الإجمالي لا يظهر إلا بعد ثلاث سنوات من تحصيلها وهو أثر سلبي ومعنوي، إن هذه النتيجة منطقية بالنظر إلى بنية المستوردات والظروف الاقتصادية السائدة في تلك الفترة، فمثلا خلال أزمة الثمانينات سمحت الدولة في البداية باستيراد كافة السلع التي لا ينتجها القطر وبتعرفة جمركية متدنية، وذلك بسبب الحاجة لذلك مما أدى لاستنزاف موجودات الدولة من القطع الأجنبي وما يسبب ذلك من ضغوط على قيمة الليرة وزيادة التضخم، واستدراكا لذلك وضعت الدولة قيودا مشددة على عمليات الاستيراد بالإضافة إلى المقاطعة الأوروبية التي فرضت على سورية في تلك الفترة، الأمر الذي سهل انتشار عمليات الوساطة والسمسرة وانتشار عمليات التهريب الواسعة وما لذلك من آثار اقتصادية سيئة، أدت إلى انخفاض حصيلة الرسوم الجمركية وتشويه هيكل الاقتصاد الوطني، فالقطاعات التي تحصل على البضائع المهربة تنمو وتطور في حين تتراجع القطاعات التي يقع عليها عبء الضريبة، واستمرت عمليات التهريب خلال فترة التسعينات وكذلك التلاعب بأسماء المواد المستوردة وأوصافها أو ادخالها بأسماء الشركات المعفاة والتهرب الضريبي الواسع وغيرها من الأساليب التي أدت إلى حصيلة جمركية منخفضة وغير حقيقية، بالإضافة إلى الغاء كامل الرسوم الجمركية على بعض السلع المستوردة من الدول العربية بموجب أحكام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى منذ عام 2005، والذي أدى إلى انخفاض حصيلة الرسوم الجمركية في السنوات الأخيرة.

كما نشير إلى القيمة السالبة لمعامل التصحيح (–1.9) وهي قيمة معنوية اي ان 1.9% من الاختلالات في قيم الناتج المحلي الاجمالي سيتم تصحيحها خلال وحدة الزمن أي خلال عام. من خلال المعلمات طويلة الاجل والمبينة في القسم الثاني.

ثانيا– العلاقة طويلة الاجل: والمتغيرات التفسيرية حيث نلاحظ ما يأتي:

هناك علاقة طويلة الاجل بين الناتج المحلي الاجمالي والضرائب على راس المال وهي علاقة طردية ومعنوية حيث ان زيادة الضرائب على راس المال بوحدة واحدة ستزيد من الناتج

من الجدول السابق يمكن التعبير عن العلاقة طويلة الاجل بين الناتج المحلي الاجمالي والمتغيرات التفسيرية بالمعادلة التالية:

$$\ln \mathrm{GDP}_t = 10.27 + 0.27 \ln KT_t + 0.15 \ln ST_t - 0.08 \ln IT_t + 0.001 \ln CT_t + 0.03218189 * @\mathrm{TREND} + \varepsilon_t \quad (2)$$

تبين المعادلة السابقة العلاقة طويلة الاجل بين الناتج المحلي الاجمالي

– المحلي الاجمالي بمقدار 0.27 وحدة على المدى الطويل، ولذلك يجب العمل على تطوير هذه الضرائب والبحث عن مطارح جديدة لها ومحاربة التهرب منها، في ظل وجود تركز للثروة بعيدا عن التكليف الضريبي وهذه الثروات يجب وضعها تدريجيا في الإنتاج الذي سيعود بالفائدة على الجميع بدلا من أشخاص محددين، وذلك من خلال اعادة النظر بالمعدلات المرتفعة لبعض الضرائب كضريبة التركات والوصايا والهبات، التي قد تكون سببا في تهرب المكلفين منها واعتبارها عقوبة أكثر من كونها ضريبة، على اعتبار أن المعدلات المرتفعة للضريبة قد لا ينتج عنها حصيلة ضريبية مرتفعة بالضرورة، وبالتالي يجب التركيز أكثر على زيادة الوعي الضريبي وتطوير الإدارة الضريبية ومحاربة الفساد في عمليات الجباية.

– هناك علاقة طويلة الاجل بين الناتج المحلي الاجمالي والضرائب على الانفاق وهي علاقة طردية ومعنوية حيث ان زيادة الضرائب على الانفاق بوحدة واحدة ستؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بمقدار 0.15 وحدة على المدى الطويل، ولذلك يجب أيضا العمل على تطوير هذه الضرائب وإعادة هيكلتها بشكل يسمح باستهداف السلوك الاستهلاكي للطبقات الغنية، من خلال فرضها بمعدلات مرتفعة على السلع و الخدمات الكمالية مع الأخذ بالحسبان ظروف ومتطلبات العصر في تحديد ما هي الكماليات، وكذلك الاستمرار في تخفيف عبء هذه الضريبة على الطبقات الفقيرة ذات الميل الحدي المرتفع للاستهلاك.

– لايوجد علاقة طويلة الاجل بين الناتج المحلي الاجمالي وكل من الضرائب على الدخل والضرائب والرسوم الجمركية حيث ان قيمة PROB الخاصة بمعاملات كل منهما كانت اكبر من 0.05 وبالتالي العلاقة على المدى الطويل غير معنوية، إلا أن قيمة المعلمة الخاصة بضرائب الدخل كانت سالبة (−0.08) وهي قريبة جدا من المعنوية حيث أن قيمة PROB الخاصة بها كانت 0.06 وبالتالي يمكن القول بأن ضرائب الدخل ستؤثر سلبا على الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل، وهو ما يؤكد ويكمل النتيجة التي توصل إليها البحث عند دراسة العلاقة قصيرة الاجل بين ضرائب الدخل والناتج المحلي الإجمالي.

ويتم التأكد من جودة النموذج المقدر من خلال اختبار حد الخطأ العشوائي، بحيث يجب أن تحقق الشروط الاتية:

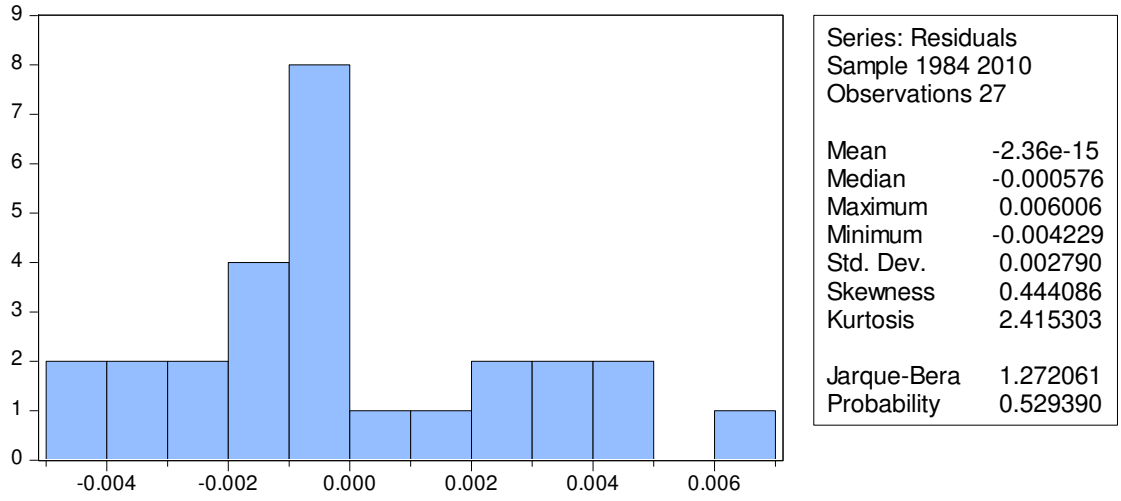
1–توزع قيم الخطأ العشوائي توزعاً طبيعياً

تخضع قيم الخطأ العشوائي للتوزيع الطبيعي: H_0

لاتخضع قيم الخطأ العشوائي للتوزيع الطبيعي: H_1

نستخدم هنا اختبار (Jarque–Bera) ونحصل على النتائج الاتية :

جدول (4) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لقيم الخطأ العشوائي



المصدر: نتائج التقدير باستخدام برنامج Eviews 10

نلاحظ أن قيمة الاحصائية 1.27 بقيمة احتمالية 0.529 وهي اكبر من 0.05 وبالتالي نقبل فرضية العدم القائلة بتوزع البواقي توزعا طبيعيا.

2- عدم وجود ارتباط ذاتي بين قيم الخطأ العشوائي

لايوجد ارتباط ذاتي للأخطاء العشوائية: H_0

يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء العشوائية: H_1

نستخدم اختبار مضاعف لاغرانج LM (Breush-Godfrey)

جدول (5) نتائج اختبار Breush-Godfrey للارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
0.3646	Prob. F(1,1)	2.405644	F-statistic

المصدر: نتائج التقدير باستخدام برنامج Eviews 11

نلاحظ من الجدول السابق ان قيمة مؤشر اختبار Breusch-Godfrey بلغت 2.405 بقيمة احتمالية 0.36 مما يعني رفض فرضية العدم القائلة بوجود ارتباط ذاتي تسلسلي في بواقي النموذج المقدر.

3- ثبات تباين حد الخطأ العشوائي

تجانس حد تباين الخطأ: H_0

عدم تجانس حد تباين الخطأ: H_1

تم استخدام اختبار (Breush-Pagan-Godfrey) كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول (6) نتائج اختبار Breush–Pagan–Godfrey لعدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

0.8520	Prob. F(24,2)	0.482766	F-statistic
0.5183	Prob. Chi-Square(24)	23.02543	Obs*R-squared
1.0000	Prob. Chi-Square(24)	0.089405	Scaled explained SS

المصدر: نتائج التقدير باستخدام برنامج Eviews 10

نلاحظ من الجدول السابق خلو البواقي من مشكلة عدم ثبات التباين حيث أن القيم الاحتمالية للاختبارات الثلاثة أكبر من 5% مما يعني قبول فرضية العدم القائلة بتجانس التباين في بواقي النموذج المقدر.

مما سبق نستنتج أن النموذج المقدر يخلو من جميع المشاكل القياسية وبالتالي يمكن اعتباره مناسبا للبيانات المدروسة.

النتائج و المناقشة:

يمكن تلخيص أبرز ما توصلت إليه الدراسة بما يلي:

1. وجود علاقة طردية بين قيمة الناتج المحلي الاجمالي وقيمة الناتج المحلي الاجمالي المبطأة وهي معنوية خلال فترتي الابطاء الاولى والثانية، وهذا يعني أنه يوجد جانبا من التغيرات في قيمة الناتج المحلي الإجمالي لا تفسرها المتغيرات المستقلة المدروسة.

2. العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي و الضرائب على راس المال ايجابية ولكنها غير معنوية في فترات الابطاء جميعها وبالتالي نرفض الفرضية الأولى التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة بين ضرائب رأس المال والناتج المحلي الإجمالي.

3. نقبل فرضية البحث الثانية حيث أن العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي والضرائب على الانفاق ايجابية ومعنوية، إلا أن هذه العلاقة غير معنوية مع الضرائب على الانفاق المبطأة، وهذا يعني أن أثر هذه الضرائب ايجابي على الناتج المحلي الإجمالي في نفس العام.

4. نرفض فرضية البحث الثالثة حيث أن العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي و الضرائب على الدخل ايجابية ولكنها غير معنوية في فترات الابطاء جميعها.

5. العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي و الضرائب والرسوم الجمركية غير معنوية الا في حالة الابطاء الثالث، أي أن أثر هذه الضريبة على الناتج المحلي الإجمالي لا يظهر إلا بعد ثلاث سنوات من تحصيلها وهو أثر سلبي ومعنوي وبالتالي نقبل فرضية البحث الرابعة.

6. هناك علاقة طويلة الاجل بين الناتج المحلي الاجمالي والضرائب على راس المال وهي علاقة طردية ومعنوية حيث ان زيادة الضرائب على راس المال بوحدة واحدة ستزيد من الناتج المحلي الاجمالي بمقدار 0.27 وحدة على المدى الطويل.

7. هناك علاقة طويلة الاجل بين الناتج المحلي الاجمالي والضرائب على الانفاق وهي علاقة طردية ومعنوية حيث ان زيادة الضرائب على الانفاق بوحدة واحدة ستؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بمقدار 0.15 وحدة على المدى الطويل.

8. لايوجد علاقة طويلة الاجل بين الناتج المحلي الاجمالي وكل من الضرائب على الدخل والضرائب والرسوم الجمركية، إلا أن قيمة المعلمة الخاصة بضرائب الدخل كانت سالبة (−0.08) وهي قريبة جدا من المعنوية حيث أن قيمة PROB الخاصة بها كانت 0.06 وبالتالي هناك تأثير ضعيف ولكنه سلبي لضرائب الدخل على الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل.

الاستنتاجات و التوصيات:

1. تحسين الأوضاع الاقتصادية السورية وبناء استراتيجية بعيدة المدى لتحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع، والعمل على تحسين دخل المواطن السوري وان لا ترافق زيادة الرواتب زيادة في الأسعار، على اعتبار أن محاربة الفساد تبدأ بتحسين الدخول والظروف المعيشية وتنتهي بتفعيل الرقابة والمحاسبة، حيث أنه من نواتج الفساد عدم القدرة على تحسين الظروف المعيشية في ظل اقتصاد متنوع الموارد، الأمر الذي ينتج بالضرورة حصيلة ضريبية غير بناءة وغير حقيقية، وخاصة في ظل الفساد الإداري والمالي والجبائي الذي يؤكده التهرب الضريبي الكبير في سورية.

2. تنمية الوعي الضريبي للمكلفين و خلق الثقة المفقودة بين الدوائر المالية والمكلف من خلال الاتصال المباشر معهم وإقامة الندوات وإصدار النشرات الدولية ودليل الضرائب واستخدام وسائل الإعلام كأداة لتوجيه الخطاب الإعلامي الضريبي للمكلفين.

3. تشديد العقوبات على المتهربين من الضريبة إذ أن ضآلة الجزاء على المتهربين أو عدم تطبيق النصوص القانونية في هذا المجال والاكتفاء بالغرامات المالية فقط سوف تدفع المكلف لأن يوازي بين ما سيحصل عليه من وفر من خلال التهرب الضريبي وما سيدفعه من جزاء نتيجة التهرب، ويحاول أن يحصل العائد الأكبر.

4. اعتماد الشفافية والوضوح والتخلص من مرض سرية المعلومات ووضعها تحت تصرف الباحثين ونشر المعلومات الضرورية منها بالصحف المحلية وإعادة النظر بأسلوب نشر البيانات المالية المتعلقة بالقطاعين الخاص والعام في الصحف المحلية من خلال نشر قائمة الدخل وملخص تقرير تفتيش الحسابات عن كل شركة أو مؤسسة بالإضافة إلى الميزانية.

Reference

- DARAZ, H, *Principles of public finance*. part two, university house, Egypt, 2003, 15**.**
- DOYDAR, M*, Principles of political economy (financial economics)*. 1^{st} ed, university house, Egypt, 181.
- MOHRIZY, M*, The economics of levying and taxation*. 4^{th} ed, dar houma, Algeria, 2008, 14.
- ADDI, A, *Studies in taxation*. 1^{st}ed, jarir house, Jordan, 2011, 139.
- KANAAN, A, *Public Finance and Financial Reform in Syria*. 1^{st}ed, dar al-rida publishing, Syria, 2003, 51.
- MORAD, N, *The effectiveness of the tax system between theory and practice*.1^{st}ed, dar houma, Algeria, 2009, 185.
- BOALAM, W, 2011, *Effective tax system in light of the new role of the state (the case of Algeria)*, PhD thesis, Faculty of Economics and Management Sciences, Abbas Farhat University, Algeria.
- AL-ALI, A, *Public finance, financial and tax legislation*.1^{st}ed, hamed publishing house, Jordan, 2008, 65.
- SONDOK, A, 2000*, The role of fiscal policy in achieving economic balance with special reference to the reality of the Syrian Arab Republic*. Master Thesis, Faculty of Economics, Damascus University, Syria,

- SAIFAN, S*, Issues of economic and financial reform in Syria*. 1sted, dar al-rida publishing, Syria, 2003.
- GANDOR, G, 2009, *Tax revenues in Syria and their contribution to the revenues of the state's general budget*. Master Thesis, Faculty of Economics, Damascus University, Syria.
- HADDAD, F, 2012, *Prospects of fiscal policy in support of economic development in Algeria*, PhD thesis, Faculty of Economics and Management Sciences, University of Algiers 3, Algeria.
- ISMAIL, R, 2011, *Causality and co-integration tests in time series analysis*. Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (33) No. (5).
- Al-MAHAINI, M, 2003, *The Role of Tax in the Process of Economic and Social Development with Applied Cases in Comparative Tax Legislation*, Damascus University Journal, Vol 19, No (2).
- Al-ACHOUSH, A, 2018, *Using Autoregressive Distributed Lag Periods (ARDL) models to study the impact of oil prices on economic growth in Syria*. Tartous University Journal.